● أخبار قصيرة

تنسيق حكومي لتطوير المناطق الحرّة

التقى حسين فروزان، أمين المجلس الأعلى للمناطق الحرة التجارية - الصناعية والمناطق الاقتصادية الخاصة، محمد جعفر قائم‌بناه، المساعد التنفيذي لرئيس الجمهورية، حيث بحث الجانبان أبرز القضايا والتحديات وأولويات المناطق الحرة والمناطق الاقتصادية الخاصة، إلى جانب سبل تسريع إزالة المعوقات التي تواجه هذه المناطق. وشهد اللقاء تبادل وجهات النظر بشأن أهم القضايا والتحديات وأولويات المناطق الحرة والمناطق الاقتصادية الخاصة، فضلاً عن مناقشة الآليات الكفيلة بالإسراع في معالجة العقبات التي تعترض مسيرة تطويرها.

كما تناول الجانبان آخر المستجدات المتعلقة بتطوير المناطق الحرة والمناطق الاقتصادية الخاصة، وتسهيل الإجراءات التنفيذية، وإزالة المعوقات القائمة، وتسريع تنفيذ البرامج والمشروعات التنموية في هذه المناطق. وأكد المشاركون ضرورة تعزيز التنسيق والتكامل بين الأجهزة التنفيذية، ومتابعة قضايا ومطالب المناطق الحرة بصورة مستمرة، والاستفادة القصوى من الإمكانات المتاحة بما يسهم في تعزيز أداء هذه المناطق في مجالات الاستثمار والإنتاج والتصدير والتجارة، ولا سيما في ظل الظروف الحساسة التي تمر بها البلاد.

إتاحة استيراد السلع الأساسية عبر جمارك جميع المحافظات

أقرّ مجلس الوزراء إتاحة استيراد السلع الأساسية، إضافة إلى المحافظات الحدودية، عبر جمارك سائر المحافظات أيضاً. وقد تم تعميم هذا القرار من قبل النائب الأول لرئيس الجمهورية، إلى وزارات الاقتصاد، والداخلية، والجهاد الزراعي، والصناعة والمناجم والتجارة، والصحة، إضافة إلى منظمة التخطيط والميزانية، وهيئة المعايير، والبنك المركزي. وبموجب قرار الأول من آذر العام الماضي، تم السماح باستيراد السلع الأساسية، التي تشمل الأرز، والزيوت النباتية، والبقوليات، واللحوم الحمراء، والشعير، والذرة، وكسب الأعلاف، بنظام التحويل من دون عملة أجنبية عبر المحافظات الحدودية المسموح بها، وذلك من خلال تسجيل طلب الاستيراد أو التسجيل الإحصائي والحصول على التراخيص القانونية اللازمة، بما فيها الموافقات الصحية والحجر الصحي والمعايير وغيرها، فيما أصبحت هذه الإمكانية متاحة حالياً عبر جميع المحافظات.

التجارة الإلكترونية تواصل نموّها في إيران

قال رئيس مركز تطوير التجارة الإلكترونية: إن ٢٩ ألفًا و١٧٤ رمزًا للتجارة الإلكترونية أُصدر خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري، بزيادة بلغت ٦/٩٪ مقارنة بالفترة نفسها من ربيع العام الماضي. وأوضح حميد توفيقي: أنه تم خلال هذه الفترة تجديد ٥ آلاف و٦٧٩ رمزًا للتجارة الإلكترونية، مقابل ٧ آلاف و ٧١٠ رموز جرى تجديدها خلال الفترة المماثلة من العام الماضي، مضيفاً: أن الإيرادات المتأتية من خدمات التجارة الإلكترونية، وإصدار الشهادات الإلكترونية، ومنظومة المشتريات الإلكترونية الحكومية، بلغت هذا العام ٤ آلاف و٩٣٩ مليار ريال، مسجلةً نموًا بنسبة ٤٣/٧٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، مشيراً إلى أن هذه الإيرادات بلغت في العام الماضي نحو ٣ آلاف و٤٣٦ مليار ريال.

خلال اجتماع اللجنة الوطنية للممرات؛

إقرار ممر الشرق - الغرب بمحورية سكة حديد هرات - مزار شريف

الوفاق/ اعتبر النائب الأول لرئيس الجمهورية تطوير ممرات النقل من الأولويات الاستراتيجية للحكومة، وقال: إن زيادة طاقات الممرات واستبدال الموانئ الجافة والشمالية إلى جانب موانئ الخليج الفارسي، ستعزز دور إيران في مجال الترانزيت الإقليمي.

وأشار محمد رضا عارف، أمس السبت خلال اجتماع اللجنة الوطنية للممرات، إلى أهمية تطوير ممرات النقل، وأوضح: أن الحكومة نفذت خلال العامين الماضيين إجراءات فاعلة في هذا المجال، وتعد تطوير ممرات العبور والترانزيت من أولوياتها الرئيسية.

وأضاف: أن زيادة طاقات الممرات وتطوير الموانئ الجافة والشمالية إلى جانب موانئ الخليج الفارسي، يمثلان استراتيجية أساسية لتعزيز مكانة إيران في قطاع النقل الإقليمي.

وخلال هذا الاجتماع، تمت المصادقة على الخطوط العامة لوثيقة ممر الشرق - الغرب بمحورية مشروع خط سكة حديد هرات - مزار شريف. ويهدف هذا المشروع إلى زيادة حصة إيران من سوق الترانزيت الدولي، وتعزيز المكانة الجيو - اقتصادية للبلاد، وتطوير التعاون الإقتصادي والاستثماري الإقليمي، وتقوية الروابط الاقتصادية مع أفغانستان وسائر الدول الواقعة على مسار الممر، فضلاً عن إيجاد آليات تمويل حديثة للمشاريع الاستراتيجية.

تفويض الصلاحيات إلى الاتحادات والأصناف

في سياق آخر، أعلن النائب الأول لرئيس الجمهورية عن استعداد الحكومة لتفويض صلاحيات إدارة شؤون السوق إلى الاتحادات والأصناف، مؤكداً أن الحكومة لا تنظر إلى السوق بوصفه كياناً منفصلاً عنها، بل ترى أن العديد من المهام، بما في ذلك الرقابة على السوق، ينبغي أن تُنفذ بمشاركة الأصناف نفسها.

كما شدد على ضرورة التصدي بحزم لظواهر الغلاء والاحتكار ونقص الأوزان والكميات، داعياً الأصناف إلى الوقوف إلى جانب الحكومة في مواجهة هذه المخالفات.

وقال عارف، السبت، خلال لقائه مديري غرفة أصناف طهران: إن السوق اضطلع عبر التاريخ بدور محوري في التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في البلاد، مضيفاً: أن السوق لم يقتصر دوره على الجانب الإقتصادي فحسب، بل أدى أيضاً دوراً ثقافياً ووطنياً، وأسهم في نشأة الثورة الإسلامية وانتصارها واستمرارها.

ووصف عارف الاتحادات والأصناف بأنها حلقة الوصل بين المواطنين والدولة والجهات الرقابية، وأضاف: لقد أثبتت تجربة السنوات الماضية أن إدارة الاقتصاد من دون مشاركة القطاع الخاص أمر غير ممكن، وإن الحكومة تثق بالسوق، وهي بحاجة إلى تعاون الأصناف من أجل الحفاظ على رأس المال الاجتماعي وتعزيزه.

ضرورة تعزيز التعاون بين الحكومة والسوق

وأكد النائب الأول لرئيس الجمهورية، أن الحكومة مستعدة لتفويض صلاحيات إدارة شؤون السوق إلى الأصناف، موضحاً: أنه إذا استعادت الاتحادات مكانتها الحقيقية، فستتمكن من الاضطلاع بدور أكثر فاعلية في مكافحة المخالفات، وتنظيم السوق، وحتى تحديد الضرائب المفروضة على الأصناف، ولن تكون هناك حاجة بعد ذلك إلى تدخل واسع من قبل الأجهزة الرقابية. وشدد عارف على ضرورة تعزيز التعاون بين الحكومة والسوق، قائلاً: نحن على استعداد لتشكيل فرق عمل مشتركة لدراسة المشكلات التي تواجه الأصناف، بما في ذلك القضايا الضريبية. ويجب أن تُستوفى الضرائب وفقاً لمبدأ العدالة وبما يتناسب مع ظروف الإنتاج وإيرادات الوحدات الاقتصادية، مع التصدي في الوقت نفسه لحالات التهرب الضريبي.

عارف: الحكومة مستعدة لتفويض صلاحيات إدارة السوق إلى الأصناف

الاستفادة من الإمكانات الداخلية والتعاون مع السوق

وقال النائب الأول لرئيس الجمهورية: أن استراتيجية الحكومة خلال العامين الماضيين ارتكزت على تأمين معيشة المواطنين، وتحقيق قدر من الاستقرار في السوق، وكبح التضخم، مؤكداً أن هذا النهج سيستمر خلال العامين المقبلين أيضاً، وأن الحكومة ترى أن كثيراً من المشكلات الاقتصادية يمكن معالجتها من خلال الاستفادة من الإمكانات الداخلية والتعاون مع السوق.

وأشار عارف إلى ظواهر الغلاء والاحتكار ونقص الأوزان والكميات، قائلاً: يجب التعامل بحزم مع هذه التجاوزات، وعلى الأصناف أن تكون إلى جانب الحكومة في هذا المسار. كما أعرب عن تقديره لتعاون التجار وأصحاب الأسواق خلال العامين الماضيين، ولا سيما في ظل ظروف الحرب، مؤكداً أن البلاد أُديرت، بفضل تعاون المواطنين والسوق، من دون أي نقص في السلع، وأن الحكومة أعدّت خططها للعامين المقبلين حتى لمواجهة أسوأ السيناريوهات، غير أن الحفاظ على طمأنينة المواطنين سيظل الأولوية الرئيسية.

وشدد على أن الحكومة لا تؤمن بسياسة المواجهة مع السوق، وقال: إن الثقة المتبادلة بين الحكومة والسوق تمثل شرطاً أساسياً لنجاح إدارة الاقتصاد، كما أن الإصلاحات الهيكلية لن تؤتي ثمارها إلا من خلال التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص والأصناف، وإجراء إصلاح تدريجي للقوانين واللوائح.

تجربة السنوات الماضية أثبتت أن إدارة الإقتصاد من دون مشاركة القطاع الخاص أمر غير ممكن، وإن الحكومة تثق بالسوق

وزير التعاون يفتتح ثلاثة مشاريع استراتيجية في جنوب فارس

منطقة جهرم الاقتصادية الخاصة.. محرّك للتشغيل وجذب الاستثمار

الوفاق/ أكد وزير التعاون والعمل والرفاه الاجتماعي ضرورة تعزيز التكامل بين الحكومة والمستثمرين من القطاع الخاص، معلناً أن منطقة جهرم الاقتصادية الخاصة ستتحول إلى أحد أبرز أقطاب توفير فرص العمل في البلاد، مشيراً إلى أن الوزارة مستعدة للوقوف إلى جانب القطاع الخاص من خلال توفير التمويل، وشبكات التسويق، والدعم الشامل بما يسهم في ازدهار هذه المنطقة. وخلال لقائه بالناشطين الإقتصاديين في مدينة جهرم والمنطقة الاقتصادية الخاصة فيها، أعرب أحمد ميدري عن تقديره للجهود التي يبذلها ممثل أهالي جهرم وخُفر في مجلس الشورى الإسلامي لنقل مطالب المواطنين، قائلاً: إن نواب مجلس الشورى الاسلامي يشكلون بوابة إيصال صوت الشعب إلى مؤسسات الدولة، وإن العلاقة بين المواطنين وممثليهم هي علاقة متبادلة ومستمرة وفريدة من نوعها، وتؤدي دوراً محورياً في تحديد المطالب العامة ومتابعة تنفيذها، مضيفاً: أن هذا التواصل الوثيق والمستمر يسهم في حصر مشكلات مختلف المناطق بدقة أكبر، ووضع خطط هادفة لمعالجتها.

تمهيد الطريق لتحقيق التنمية الإقتصادية في المنطقة

وأشار وزير التعاون إلى افتتاح مسبح العمال في مدينة جهرم خلال زيارته للمحافظة، مؤكداً أن استكمال هذا المشروع تسارع بفضل المتابعة المستمرة من قبل ممثل أهالي جهرم وخُفر في مجلس الشورى الإسلامي، وقد دخل المشروع اليوم حيز التشغيل، بما يسهم في تعزيز مستوى الرفاه الاجتماعي للعمال والمواطنين. وأوضح ميدري، في معرض حديثه عن الإمكانات التي تتمتع بها منطقة جهرم الإقتصادية الخاصة: أن هذا الاجتماع شهد عرضاً وافياً لقدرات المنطقة وإمكاناتها، وأن البنية التحتية اللازمة لاستثمارها وجذب رؤوس الأموال قد أصبحت متوفرة، الأمر الذي من شأنه أن يمهد الطريق لتحقيق التنمية الاقتصادية في المنطقة، مضيفاً: أن عدداً كبيراً من الشركات التابعة لوزارة التعاون يمتلك تجارب ناجحة في التعاون مع القطاع الخاص، مشيراً إلى أن النموذج الذي تتبناه الوزارة يقوم على إسناد إدارة المشاريع إلى القطاع الخاص، فيما تضطلع الوزارة بدور داعم وميسر في مجالات مثل توفير التمويل، وتقديم الدعم، والاستفادة من شبكات التسويق والتوزيع.

رأس المال البشري.. ركيزة قيّمة للتنمية

وقال وزير التعاون، في معرض حديثه عن الأوضاع الاقتصادية في البلاد: أن المواطنين يتحملون، في ظل هذه الظروف الاقتصادية الصعبة، أعباءً كبيرة بصبر وتعاون، فيما يسطر المقاتلون ملاحم من التضحية والفداء، ومن هذا المنطلق فإن جميع المسؤولين ملزمون بتقديم خدماتهم للمواطنين بجودة عالية ومن دون انقطاع، مشدداً على أن أي طاقة أو إمكانات متوافرة ضمن منظومة وزارة التعاون والعمل والرفاه الاجتماعي، إذا جرى تحديدها وتوظيفها بالشكل الصحيح، فسيتم تسخيرها، انطلاقاً من المسؤولية والالتزام، لمعالجة مشكلات المواطنين ودعم الإنتاج وتوفير فرص العمل، مؤكداً أن أي ظرف كان لا ينبغي أن يؤدي إلى تراجع مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين. وتابع قائلاً: حتى في أوقات الحرب والأزمات، يجب أن تستمر عملية تقديم الخدمات للمواطنين بكامل قوتها، وألا يطرأ أي انقطاع على الخدمات المقدمة.

الدور المحوري للقطاع المصرفي في دعم الإنتاج

وأكد ميدري كذلك أهمية الدور الذي يضطلع به القطاع المصرفي في دعم الإنتاج، وقال: ينبغي للمصارف أن تؤدي دوراً أكثر فاعلية في توفير التمويل للمواطنين ورواد الأعمال والمنتجين، غير أن تحقيق هذا الهدف يتطلب تقديم الخطط والمشروعات الاقتصادية بصورة مدروسة، تستند إلى دراسات دقيقة وجدوى اقتصادية مناسبة.

وأشار وزير التعاون إلى الإمكانات الاقتصادية التي يتمتع بها جنوب محافظة فارس، موضحاً: أن هذه المنطقة تزخر بمقومات استثنائية في القطاع الزراعي، ولاسيما في إنتاج التمور، مؤكداً أن هذه الإمكانات القيّمة ينبغي أن تحظى باهتمام أكبر من أجل تهيئة الظروف لإيجاد قيمة مضافة، وتطوير الصناعات التحويلية، وزيادة فرص العمل.

توسيع ريادة الأعمال عبر بيئات العمل المشتركة

وأشار وزير التعاون إلى برامج الوزارة في مجالي تنمية المهارات والتشغيل، موضحاً: أن إنشاء بيئات عمل مشتركة بتكاليف مناسبة لإطلاق المشاريع الصغيرة أُدرج ضمن أولويات الوزارة، وأن هذه المبادرة من شأنها أن توفر بيئة ملائمة لتعزيز ريادة الأعمال، وخلق فرص عمل للشباب، ودعم أصحاب الأفكار والمبادرات، مضيفاً: أن وزارة التعاون والعمل والرفاه الاجتماعي على استعداد للتعاون في هذا المجال مع الأجهزة التنفيذية، والقطاع الخاص، والناشطين الإقتصاديين.

بفضل موقعها الاستراتيجي وبنيتها التحتية في مجالي النقل والخدمات اللوجستية؛

منطقة ماكو الحرّة.. بوّابة الصادرات الإيرانية إلى السوق الأفريقية

أكد رئيس غرفة التجارة الإيرانية - الأفريقية، أن منطقة «ماكو» الحرة تمتلك المقومات اللازمة لتصبح إحدى أهم قواعد التصدير الإيرانية إلى القارة الأفريقية، وذلك بفضل موقعها الاستراتيجي وبنيتها التحتية المتميزة في مجالي النقل والخدمات اللوجستية. وأشار مسعود برهمان، خلال اجتماع مشترك مع نخبة من الناشطين الاقتصاديين والصناعيين في «ماكو»، إلى الفرص الاقتصادية الواعدة في أفريقيا، موضحاً: أن افتقار العديد من دول القارة السمراء للبنية التحتية يمثل فرصة استثنائية للشركات والمصانع الإيرانية لتعزيز حضورها في هذا السوق الحيوي. ولفت رئيس غرفة التجارة الإيرانية - الأفريقية إلى أن أفريقيا تزخر بإمكانات هائلة في قطاع التعدين، لاسيما مناجم الذهب، مؤكداً أن الدراسات تشير إلى احتواء القارة على جزء كبير من الموارد المعدنية العالمية، مما يفتح آفاقاً واسعة للاستثمار. كما شدد برهمان على أهمية قطاع الصحة كركيزة أساسية للتعاون، مشيراً إلى الطلب المتزايد في الدول الأفريقية على الأدوية والمعدات الطبية، وخدمات بناء المستشفيات، وتدريب الكوادر الطبية، بالإضافة إلى السياحة العلاجية، موضحاً في هذا السياق، أن استقبال ١٧ ألف مواطن أفريقي في دبي العام الماضي لتلقي العلاج يعكس حجم الفرص المتاحة التي يمكن لإيران المنافسة عليها بقوة، مضيفاً: أن الدول الأفريقية تبدي اهتماماً كبيراً بالتعاون مع الشركات الإيرانية في قطاعي البناء والإنشاءات العمرانية، مع إمكانية تنفيذ مشاريع تنموية مقابل الحصول على المعادن والذهب. واختتم رئيس غرفة التجارة الإيرانية - الأفريقية بالتأكيد على حاجة المنتجين الإيرانيين الماسة إلى أسواق جديدة، مشدداً على أن منطقة «ماكو» الحرة تمتلك قدرات عالية جداً تتيح لها -في حال توافر الإرادة والتخطيط الاستراتيجي- الاستحواذ على حصة كبيرة من هذه السوق الضخمة.